

المتى في قول وان لم ينته ليس يرجع الى التقييد فقط كما هو الاصل والا  
 يلزم انتفاء الواجب وعلم ان تلك الموجودات اعم من ان يكون بعضها  
 اولاً وعلم ان خلافاً للفرق يلزم من كون تلك الجملة قديمة بجميع اجزاها  
 كما يلزم منه قدم زيد الحادث لكن المص ترك بناء على ظهوره وبهذا التفسير  
 يتذوق ما ينضمته قول المحقق انما الاول فانه تلك الموجودات مستندة  
 فذو برهان يقيناً لا دليل بوجوده آخر الاول ان جملة ما يتوقف عليه  
 وجود الممكن الحادث لو كانت موجودات محضه في ذوات تلك الممكن  
 لا يكون الا مجردات البعض من تلك الموجودات والا يلزم انما قدم  
 الحادث وانتقد المعلول عن علته التامة في ذواته ذلك البعض يكون  
 مجرد شئ من علته التامة وهلم جرا الا الواجب فيلزم وجود الواجب  
 القديم الثاني ان تلك الجملة لو كانت موجودات محضه فالعدم السابق  
 على وجود ذلك الممكن الحادث لا يكون الا بعدم البعض من تلك الموجودات  
 الموجودات والا يلزم انما قدم الحادث وانتقد المعلول عن علته  
 التامة وذلك لعدم التسابق لا يكون الا بعدم شئ في السابق  
 من العلة التامة وهلم جرا الى الواجب فيلزم كون الواجب سابقاً  
 بالعدم الثالث ان تلك الجملة لو كانت موجودات محضه فالعدم  
 الطاري على ذلك الممكن الحادث لا يكون الا بالعدم الطاري على  
 البعض من تلك الموجودات والا يلزم تخلف المعلول عن العلة  
 التامة وهذا لعدم لا يكون الا بالعدم الطاري على شئ من العلة  
 التامة لوجود ذلك البعض وهلم جرا الى الواجب فيلزم ان يطرأ  
 عليه لعدم مع ان ما شئت قدمه يتبع عدمه قول المحقق والاعلام  
 في زيد المركب ان قدم ما عليه وما له فتذكر قول المحقق وانما  
 الثالث ان قدم ما عليه وما له فتذكر قول المحقق وانما  
 بالاذن لان القديم يطلق كثيراً ما على موجود غير مسبوق بالعدم  
 واما الازلي فهو اعم منه وقد يطلق على هذا المعنى وهو المراد

ههنا

وههنا وشار إليه بالتفسير وهذا ليس بتفسير بالاعم بل بتعيين  
 احد مع القديم وتخصيصه بالارادة ولو فرض ان لا يطلق على مع  
 الازلي حقيقة فالمراد بالتعيين ان معنى الازلي هو المراد به  
 على طريق ذكر الخاص وارادة العلم لان معنى موجود غير مسبوق  
 بالعدم مراد به ومع ذلك مفسر بالازلي حتى يلزم التفسير و  
 التعريف بالاعم واحفظ هذا المعنى فانك يتفكك في كثير من  
 المواضع ولا تجني عليك ان تقرير الدليل الدال على بطلان كون  
 جملة ما يتوقف عليه وجود الممكن الحادث موجودات مع  
 معدومات ان يثبت يمكن بتلك الوجوه التي ذكرتها فيما قبل  
 هذين القولين قول المحقق واللزم باطل لان هذه القضية ثابتة  
 ان قيل عليه هذا اعادة للدعوى بعبارة اخرى لا بطلان للازم  
 فيه استدراك واعتذار بان المقصود لتخصيص الدعوى والا  
 ثم ارادة بعبارة المص ليتم من ايراد الدليل على وفق ما  
 اورده وافول فيه نظراً له هذا من قبيل ابطال الشئ بان  
 يقبضه ثابت كما عرفته من تقرير كلام المص ههنا فيسقط  
 اعادة للدعوى بعبارة اخرى ولا تلخصها اصطلاحاً قول المحقق  
 وهي قولنا كلاماً وهذا قيل الموجود قد يستحيل اذلية كالحركة  
 والسكون والجنم الملزوم لاحدهما فعلى تقدير وجود جميع  
 ما يتوقف عليه وجود هذا الموجود في الازل لا يوجد هو  
 فيه فلا يصدق القضية المذكورة وافول فيه نظراً من وجهين  
 الاول انه اللازم مما ذكره استحالة وجود ذلك الجميع في الازل  
 لاعم صدق هذه القضية لانه الشئية الصادرة عن تركيب  
 من الكا وبين لانه المحال يستلزم محالاً اخر بناء على وجود الازلي  
 العقلي بينهما مع ان هذا ليس من المدعى ههنا في الحقيقة  
 وعدم كونه من الازلي في كلمة الشئية لانها بالنظر في الاوقات